

Distr.: General
20 March 2018
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٥٠ (٢٠١٧) الذي قرر المجلس بموجبه إغلاق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛ وقام بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لفترة أولية مدتها ستة أشهر، تبدأ من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧؛ وطلب إلي أن أقدم تقريرا إلى المجلس عن تنفيذ الولاية الأولية لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (البعثة)، قبل تاريخ انتهاء ولايتها بمدة ٣٠ يوما، مع تحديد استراتيجية خروج متوقع مدتها سنتان تكون جيدة الإعداد وذات نقاط مرجعية واضحة للانتقال إلى وجود تابع للأمم المتحدة لا يتصل بحفظ السلام من أجل مواصلة دعم الجهود التي تبذلها حكومة هايتي في الحفاظ على السلام وبناء السلام. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي وقعت منذ صدور تقريري النهائي عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2017/840).

ثانيا – التطورات الرئيسية

ألف – الحالة السياسية وما يتصل بها من تطورات

٢ – ما فتئ رئيس هايتي، جوفينيل موييز، طوال السنة الأولى من فترة ولايته يتخذ خطوات صوب تنفيذ خطة الإصلاح التي وضعها من أجل تعزيز التنمية المستدامة. وكان من المفترض أن تفضي الأغلبية المريحة التي يتمتع بها الحزب السياسي الحاكم، وهو الحزب الهايتي تيت كاليه، وحلفاؤه في مجلسي البرلمان إلى إحراز تقدم في إصدار التشريعات الرئيسية؛ إلا أن هناك بنودا معنية في البرنامج التشريعي لعام ٢٠١٧ لها صلة مباشرة بولاية بعثة دعم نظام العدالة، مثل مشروع القانون الجنائي ومشروع قانون الإجراءات الجنائية، ومشروع القانون المتعلق بالمساعدة القانونية، ما زال يتعين استعراضها من قبل مجلسي البرلمان.

٣ – ولم يتم الوفاء بالموعد النهائي لاختيار المرشحين من جانب فروع السلطة الثلاثة، وهو ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، من أجل إنشاء المجلس الانتخابي الدائم الذي طال انتظاره. بيد أن اللجنة الخاصة المعنية بالتعديلات الدستورية والتابعة لمجلس النواب استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير





في إجراء مشاورات مع شريحة عريضة من القطاعات على الصعيد الوطني، بما يشمل المغتربين، وهي تعتزم الانتهاء من المسودة الأولى لتقريرها بحلول ٢٩ آذار/مارس.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت حكومة هايتي مزيدا من الخطوات من أجل إعادة تشكيل القوات المسلحة الهايتية. ففي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، صدر أمران رئاسيان بإنشاء هيكل قيادة مؤقت للقوات وتعيين جوديل لوساج، وهو عميد سابق في الجيش، قائد عاما مؤقتا. وفي ١٣ آذار/مارس، قام الرئيس موييز بتعيين ستة ضباط سابقين في الجيش لتشكيل القيادة المؤقتة التي ستعمل على تعزيز سلاح المهندسين العسكريين، وتشكيل سلاح للطيران العسكري ووحدة للخدمات الطبية وتشغيلهما. وفي سبيل معالجة الشواغل المتعلقة بعدم وجود إطار تشريعي متفق عليه لهذه العملية، أعلن الرئيس موييز عن إدراج مشروع قانون بشأن إعادة إنشاء القوات المسلحة في البرنامج التشريعي لعام ٢٠١٨.

٥ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت الحكومة عن صرف أول دفعة، وقدرها ٨،٧٨ ملايين دولار، من المبالغ التي يتعين صرفها امتثالا لأحكام قانون عام ٢٠١٤ المتعلق بتشكيل الأحزاب السياسية وعملها وتمويلها. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، سلّمت الحكومة مبالغ لأربعة من الأحزاب السياسية التي تعتبر مستحقة لهذه المبالغ، وعددها ٥٨ حزبا. ورفضت الأحزاب السياسية المعارضة ذلك التمويل، الذي اعتبرته شكلا من أشكال الفساد في وقت تراكمت فيه متأخرات المرتبات المستحقة لموظفي الخدمة المدنية.

٦ - وما انفك الرئيس موييز يشدد طوال الفترة المشمولة بالتقرير على أهمية تعزيز مكافحة الفساد في إدارته. ووسط ادعاءات باختلاس قرابة ٠٠٠ ٣٢٠ دولار في وزارة الداخلية والحكم المحلي، تم الاضطلاع بعملية لمكافحة الغش في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، مما أدى إلى اعتقال المدير العام ورئيس المحاسبين بالوزارة. وفتح تحقيق في مسألة العقد المتعلق بإمداد بلدة بالكهرباء في المقاطعة الشمالية الشرقية، وصدرت أوامر ضد وزيرين سابقين في إطار ادعاءات بسوء التصرف في الأموال العامة. واستعادت وزارة التعليم والتدريب المهني نحو ١،١ مليون دولار، واستعادت الشرطة الوطنية الهايتية ٠٠٠ ٧٠٠ دولار صرفت كرواتب عن طريق الغش. و في ٥ و ٨ كانون الأول/ديسمبر، قامت منظمات المجتمع المدني والكنيسة الكاثوليكية، على التوالي، بمسيرات مناهضة للفساد في بور - أو - برانس.

٧ - وقد أدى مشروع تقرير أعدته اللجنة الخاصة التابعة لمجلس الشيوخ المعنية بالتحقيق في إدارة صندوق النفط الكاريبي، وقدم إلى مجلس الشيوخ لاعتماده في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، إلى إثارة التوتر بين البرلمانيين والحكومة والمجتمع المدني. فقد خلص التقرير إلى أنه من المحتمل أن تكون هناك أعمال مخالفة للقانون قد وقعت في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في إدارة مبلغ قدره ١،٥٧ بليون دولار من أموال صندوق النفط الكاريبي، أدرته الدولة الهايتية في إطار برنامج قائم مع جمهورية فنزويلا البوليفارية في إطار برنامج لأسعار النفط التفضيلية. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، أقام مواطن عادي، يمثله محام، برفع أول دعوى من بين ثماني دعاوى رفعت أمام المحكمة الابتدائية في بور - أو - برانس ضد إدارة صندوق النفط الكاريبي. وفي ١ شباط/فبراير، اعتمد مجلس الشيوخ بأغلبية الأصوات قرارا طلب فيه إلى المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية إجراء مراجعة شاملة للحسابات المتعلقة بإدارة الصندوق، لينقل المسؤولية بذلك إلى هذه الهيئة الرقابية.

٨ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير، أكد الرئيس موييز في الخطاب السنوي الأول عن حالة الأمة الذي أدلى به في افتتاح الدورة العادية الأولى للسنة التشريعية ٢٠١٨، على الحاجة إلى الاعتماد على الذات، وعرض الخطوط العريضة للأولويات التالية في مجال السياسة العامة: اعتماد برنامج تشريعي مشترك جديد للتركيز على القوانين التي تحفز الاستثمار؛ وتعزيز قطاع العدل وتحديثه؛ والارتقاء بالخدمات الاجتماعية؛ وإتمام البرنامج التشريعي لعام ٢٠١٧؛ وإنشاء المؤسسات الرئيسية، ولا سيما المجلس الانتخابي الدائم والمجلس الدستوري؛ وتعزيز الحوار السياسي مع جميع القطاعات الوطنية الرئيسية من خلال مبادرة ''الجمعيات القطاعية العامة'' من أجل البت في برنامج يجري التفاوض بشأنه لتحقيق التنمية المستدامة على مدى ٢٥ سنة، وتحديد ملامح ذلك البرنامج؛ واستعراض آلية البلد للتعاون مع المجتمع الدولي فيما يخص المعونة الإنمائية بهدف التحول من المساعدة الخارجية إلى الاستثمار الخارجي.

٩ - وفي ١ كانون الثاني/يناير، تولى الرئيس موييز رئاسة الجماعة الكاريبية. وفي يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير، استضافت هايتي الاجتماع التاسع والعشرين الذي يُعقد بين الدورات لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، في بور - أو - برانس. واتفق رؤساء الحكومات على إنشاء فرقة عمل داخل المنطقة لدراسة مسألة ارتفاع معدلات الجريمة والعنف فيها واقتراح حلول إقليمية ابتكارية لمكافحة هذه الظاهرة. كذلك أعلن الرئيس موييز عن تنظيم مؤتمر دولي بشأن تعزيز آليات القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ وإدارة الكوارث الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي.

باء - التطورات الأمنية

١٠ - استمر تحسن إحصاءات جرائم العنف تمشيا مع الانخفاض العام في جرائم القتل الذي لوحظ على مدى السنوات الثلاث الماضية. فوفقا للبيانات الواردة من الشرطة الوطنية الهايتية، أبلغ في الفترة ما بين ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ و ٧ شباط/فبراير ٢٠١٨، عن ٢١٧ جريمة قتل، مقابل ٣٩٦ جريمة في المدة نفسها من الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وظلت منطقة بور - أو - برانس المتروبولية هي الأكثر تضررا من الجريمة.

١١ - وبالمثل، بينت الإحصاءات المتعلقة بالاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والجنساني أن هناك انخفاضا في تلك الجرائم نسبته ٦٨ في المائة في هذه الجرائم، مقارنة بالمدة نفسها من الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. بيد أنه لا يزال هناك الكثير من حالات العنف الجنسي والجنساني التي لا يبلغ عنها لأسباب منها الوصم الاجتماعي. وتراجع معدل انتشار حوادث الإعدام خارج نطاق القانون، إذ سجل ١٧ حادثا في الفترة المشمولة بالتقرير، وهو ما يمثل انخفاضا عن العدد المسجل في المدة نفسها من الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، وهو ٣١ حادثا، بينما ظلت الإحصاءات المتعلقة بحوادث الاختطاف دون تغيير، إذ أبلغ عن ١٣ حادثا على مدى الأشهر الأربعة الأخيرة.

١٢ - وتحسنت نسبة ضباط الشرطة إلى المواطنين، فبلغت ١,٣٦ ضابط لكل ألف نسمة، بفضل تخرج ١ ٠٢٢ طالبا، منهم ١٢٥ من النساء، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. ويمكن أن يكون هذا التطور، جنبا إلى جنب مع حملات التوعية التي نفذتها الشرطة الوطنية، قد أسهم في انخفاض معدلات الجريمة. كذلك انخفضت بشكل ملحوظ معدلات العنف ضد أفراد الشرطة خلال فترة الأشهر الأربعة نفسها، التي شهدت مقتل ستة وجرح ثمانية من ضباط الشرطة، مقارنة بمقتل عشرة ضباط وجرح عشرة غيرهم في المدة نفسها من الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

١٣ - وانخفض معدل الاضطرابات المدنية بنسبة ٦٣ في المائة فيما بين ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨، إذ سجل ما عدده ١٧٧ احتجاجا، مقارنة بالمسجل خلال المدة نفسها من الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، وهو ٤٧٧ احتجاجا. وكانت أهم المظاهرات التي وقعت هي تلك التي نظمت احتجاجا على الميزانية الوطنية وتدهور الأوضـــاع الاجتماعية والاقتصـــادية، بقيادة ائتلاف من أحزاب المعارضـة، خلال شـهري تشـرين الأول/أكتوبر وتشـرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وسُـجلت أعلى نسـبة من المظاهرات، وهي ٤٦ في المائة، في منطقة بور - أو - برنس المتروبولية، تليها المقاطعة الشـــمالية التي ســـجلت فيها نســـبة ١١ في المائة. وغاب العنف عن أغلبية تلك الاحتجاجات، البالغ عددها ١٧٧ احتجاجا، إذ لم يتجاوز عدد المتظاهرين المشـــاركين فيها المائة إلا بقليل، ولم يزد عن اثنين فقط عدد الاحتجاجات التي تجاوز فيها عدد المشاركين ١ ٠٠٠ متظاهر.

١٤ - وواصـــل عنصـــر الشـــرطة التابع للبعثة تقديم الدعم التشـــغيلي إلى الشـــرطة الوطنية، إذ شـــارك في العمل في ٣٧٦ من نقاط التفتيش المشـتركة، و ٦٤٨ من الدوريات الراجلة، و ١ ٤٩٧ من الدوريات الراكبة، وسـبع من عمليات الشـرطة المشـتركة، وثماني عمليات لمكافحة الشـغب تتصـل بمظاهرات نظمت في بور - أو - برنس.

١٥- وقد أقر صـندوق بناء السـلام مشـروعا جديدا لمنع نشـوب النزاعات وتحقيق التماسـك الاجتماعي بقيمة ٣ ملايين دولار سـيبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمسـاواة بين الجنسـين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والمنظمة الدولية للهجرة تنفيذه في جيريمي. ويهدف المشـروع إلى تعزيز دور الشـباب بوصـفهم عناصـر تغيير وبناة السـلام عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥) عن طريق تيسير مشاركة أفضل للشابات والشبان في الشؤون المجتمعية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية من أجل الحد من مسـتويات العنف ضـد المرأة وفي أوسـاط الشـباب، وتعزيز العقد الاجتماعي على مسـتوى البلديات.

جيم - الحالة الاقتصادية

١٦ - إلى جانب تحسّن العرض من العملة الأجنبية عقب تنصيب الرئيس الجديد، ارتفعت قيمة الغورد مقابل الدولار خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٧ قبل أن تســـتقر قيمتها في نهاية العام. ومع ذلك، ظل معدل التضـــخم يتجاوز عشـــرة في المائة، حيث بلغ ١٣,٣ في المائة في كانون الأول/ديســـمبر ٢٠١٧. وعلى الصعيد الضريبي، زاد مستوى تحصيل الإيرادات بينما ظل الإنفاق تحت السيطرة عن طريق استخدام نهج الإدارة النقدية. ونتيجة لذلك، بلغ العجز المالي الإجمالي، بما في ذلك المنح، نســـبة ٢،١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعزى في الغالب إلى الإعانات المدفوعة إلى مرفق الكهرباء المملوك للدولة. أما فيما يتعلق بالربع الأول من عام ٢٠١٨، فقد تجاوزت وتيرة الإنفاق العام وتيرة تحصـــيل الإيرادات، مما أدى إلى ارتفاع في التمويل النقدي وضغوط تخفيض قيمة الغورد.

دال - الحالة الإنسانية

١٧ - بعد مرور حوالي ١٦ شـــهرا على إعصـــار ماثيو، لا يزال مليون شـــخص بحاجة إلى المســـاعدة الإنســـانية. ومن المتوقع أن تزيد عمليات الترحيل والعودة التلقائية للهايتيين من الجمهورية الدومينيكية والبلدان المجاورة، وهو ما ســـيؤدي على الأرجح إلى اســـتنفاد قدرة الحكومة على الاســـتجابة لتلك العمليات. وسجل العدد التراكمي للمهاجرين المرحلين أو العائدين تلقائيا من الجمهورية الدومينيكية زيادة

بنسبة ٤٥ في المائة من ٨٠٠ ١٥٨ شخص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ إلى ٣٠٠ ٢٣٠ شخص في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ومن المؤسف أن مشاكل التمويل قد تسببت في الحد من قدرة المنظمة الدولية للهجرة على جمع البيانات المتعلقة بالتحركات عبر الحدود، الأمر الذي سيؤثر سلبا في قدرة الأمم المتحدة على رصد عمليات الترحيل. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاؤها المساعدة إلى ١٠٩ ١ من الأطفال غير المصحوبين، ومنهم ٣٦١ من الفتيات، ممن هم بحاجة إلى الدعم للمّ شملهم بأسرهم وإعادة إدماجهم. وتفيد التقارير أن ٣١ في المائة من هؤلاء الأطفال رُحلوا من جانب الدوائر الأمنية بينما عُثر على ٣٨ في المائة منهم في معابر حدودية غير رسمية. وتنطوي الحالتان كلتاهما على ظروف تزيد من خطر التعرض للاتجار والاستغلال.

١٨ - وتتواصل جهود مكافحة الكوليرا. ومنذ بلوغ تفشي العدوى الذروة في عام ٢٠١٠، تحققت مكاسب كبيرة: حيث تم تخفيض المعدل الأسبوعي لانتقال العدوى بأكثر من ٩٩ في المائة وانخفضت الوفيات بنسبة تتجاوز ٩٩،٥ في المائة، وتمكن المجتمع الدولي من حشد أكثر من ٦٨٠ مليون دولار. ووردت ردود إيجابية من إحدى وثلاثين دولة عضوا استجابة للدعوة التي وجهتُها في تموز/يوليه ٢٠١٧ للتنازل طوعا عن إعادة الأرصدة والائتمانات غير المنفقة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من أجل دعم نهج الأمم المتحدة الجديد للتصدي للكوليرا، حيث تنازلت تلك الدول عن أكثر من ٣,٣ ملايين دولار من مجموع ٤٠,٥ مليون دولار. وقُدم مبلغ إضافي قدره ٤,٤ ملايين دولار في شكل تبرعات جديدة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي، ليصل بذلك المبلغ المتاح لدعم جهود مكافحة الكوليرا إلى ٧,٧ ملايين دولار.

١٩ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير، وبالتنسيق الوثيق مع حكومة هايتي، استهلّ الفريق القطري للعمل الإنساني في هايتي تنفيذ الخطة المنقحة للاستجابة الإنسانية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وتظل التحديات التي تعترض جهود العاملين في المجال الإنساني في هايتي مرتبطة ارتباطا مباشرا بمعوقات التنمية الطويلة الأجل على نحو ما أبرزته نائبة الأمين العام، أمينة ج. محمد، عقب الزيارة التي قامت بها إلى هايتي في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر برفقة مبعوثتي الخاصة إلى هايتي، جوزيت شيران. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قام وزير التخطيط والتعاون الخارجي، ونائبة الممثلة الخاصة، بالاشتراك مع رئيسَي فريق الأمم المتحدة القطري في هايتي، بالتوقيع على خطط عمل مشتركة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧/٢٠٢١. وتغطي خطط العمل الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وتشمل أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري المتصلة بالنتائج الخمس للإطار، وهي الحد من الفقر وتوفير فرص العمل؛ والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وتوفير الحماية وكفالة المساواة بين الجنسين؛ والقدرة على الصمود؛ والحوكمة. وتحدد النتائج أهداف التنمية المستدامة التي يتعين معالجتها في كل ركيزة. وقد أعدت الأفرقة المعنية بالنتائج ونظراؤها الوطنيون خطط العمل المشتركة وتم إقرارها من خلال مشاورة وطنية أُجريت في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وبالإضافة إلى ذلك، نُظمت بعثة للتعميم والتسريع ودعم السياسات في الفترة من ٢٨ كانون الثاني/يناير إلى ٣ شباط/فبراير للاسترشاد بها في صوغ مشروع خريطة الطريق الوطنية الراهنة بشأن أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك اختيار الأهداف ذات الأولوية. وساعدت هذه البعثة أيضا في تعزيز الصلة بين العمل الإنساني والتنمية، والتحقّق من إدماج أعمال التأهب للكوارث والتدخلات الإنسانية في صميم هذه العملية.

ثالثا – تنفيذ الولاية

ألف – تطوير الشرطة

٢٠ - مع تخرج طلاب الدفعة الثامنة والعشـرين، البالغ عددهم ١ ٠٢٢ طالبا، ازداد القوام الإجمالي للشـرطة الوطنية إلى ١٥ ٢٩٨ فردا، منهم ٩،١٨ في المائة من النسـاء. واكتملت عملية اختيار الدفعة التاسـعة والعشـرين بنجاح ٧٥٠ من المتقدمين، منهم ٢١٥ من النسـاء (٢٨ في المائة)، وبدأ تدريبهم في ١٨ شباط/فبراير.

٢١ - وقام عنصر الشرطة التابع للبعثة، بالتشاور الوثيق مع الشرطة الوطنية، بإنشاء ”برنامج الإرشاد وإسداء المشورة“ الذي يهدف إلى نقل المهارات الأساسية إلى القيادات المتوسطة والعليا للشرطة الوطنية. ووفرت البعثة الدعم للمبادرات المضطلع بها على صعيد البلد من أجل تنمية قدرات الشرطة الوطنية في المجالات المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، والاستخبارات الجنائية، والتحقيقات، والجريمة المنظمة، وإدارة مسرح الجريمة، والتوظيف، والتدريب، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ومكافحة الشغب، وتكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، واللوجستيات، وصيانة الهياكل الأساسية. وبذلت جهود أيضا لزيادة القدرة على الاستجابة فيما يتعلق بالتحقيق في حوادث العنف الجنسي والجنساني ومنع وقوعها، من خلال تدريب المدربين، والدورات المتعلقة بإجراء المقابلات مع الأطفال، وإدارة مسرح الجرائم المتعلقة بذلك النوع من العنف. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت البعثة حلقة دراسية عن العنف الجنسي والجنساني للمحققين التابعين للشرطة الوطنية وللقضاة. وفي كانون الأول/ديسمبر، وافق المدير العام للشرطة الوطنية على تدابير تهدف إلى تجديد مباني وحدة الجرائم الجنسية، وتخصيص عشرة محققين جدد لهذا المجال.

٢٢ - ونظمت المفتشـية العامة للشـرطة الوطنية بعثة تفتيش إلى مقاطعة نيب، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشـرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وبعثة أخرى إلى المقاطعة الشـمالية، في الفترة من ٨ إلى ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وقام أفراد شرطة البعثة المتمركزين في المفتشية العامة بتوفير الإرشاد اللازم في ٤٦ من مراكز الشـرطة في مجال تخطيط وتنفيذ بعثات التفتيش وكذلك في مجال إعداد التقارير اللاحقة لتلك البعثات.

٢٣ - وافتتحت في ٢٧ كانون الأول/ديسـمبر ٢٠١٧، مديرية الحدود البرية التابعة للشـرطة الوطنية، التي يقع مقرها في مرفق كان يخص الأمم المتحدة سابقا، في مورن كاسيه، في المقاطعة الشمالية الشرقية. وألحق بالمديرية مائة وخمسـون من ضباط الشـرطة الحديثي التخرج، منهم ١٠ نسـاء، الأمر الذي ينتظر أن يعزز الوجود الأمني على طول الحدود مع الجمهورية الدومينيكية التي تبلغ مسـافتها ٣٨٨ كيلومترا. وفي تشـرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أنشـئت مديرية المخابرات العامة الجديدة. وفي إطار دعم الإجراءات ذات الأولوية في الخطة الخمسـية للشـرطة الوطنية، قدمت البعثة الدعم لصـياغة الإطار القانوني والقيام بأعمال المتابعة المنتظمة لأنشطة التنفيذ الخاصة بهاتين المديريتين.

٢٤ - وأنجزت تسـعة مشـاريع جديدة من مشـاريع التشـييد والتجديد، منها ثلاثة تم تمويلها في إطار المشـاريع ذات الأثر السـريع، وخمسـة من خلال البرنامج المشـترك المعني بسـيادة القانون للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، شملت توفير المعدات لأربعة من مرافق الشـرطة في مقاطعة أرتيبونيت، ومشـروع واحد مولته جهة مانحة دولية. ومولت عمليات شراء المعدات المتخصصة والتدريب عن طريق البرنامج المشترك المعني بسـيادة القانون من أجل تعزيز قدرات التحقيق الجنائي لثمانية من الأقسـام القطاعية للشـرطة

القضـــائية والشـــرطة العلمية والتقنية. وتلقى ما يزيد على ١٠٠ من محققي الشـــرطة الوطنية تدريبا على تقنيات الاسـتجواب والتفتيش والمصـادرة، وإدارة مسـرح الجريمة، والمهارات اللازمة لاسـتجواب الضـحايا والشهود في حوادث الاختطاف والاتجار بالبشر والعنف الجنسي والجنساني.

باء – العدالة

٢٥ – أدت الإضرابات المتقطعة من جانب اتحاد كتبة المحاكم والقضاة إلى إعاقة خطى التقدم في قطاع العدالة. وأصابت الاحتجاجات النظام القضائي بالشلل لعدة أسابيع، وأفضت إلى تعليق الجلسات المقررة في إطار برنامج ''Themis'' التابع لوزارة العدل والأمن العام، والذي يســتهدف معالجة ظاهرة الاحتجاز الاحتياطي المطول. وأدى توقيع وزارة العـدل والأمن العـام مـذكرتي تفـاهم، إحـداهمـا مع المجلس الأعلى للقضــاء في ٢٠ تشــرين الأول/أكتوبر، والثانية مع كتبة المحاكم، في ٣ تشــرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، إلى تعليق الإضـرابات واسـتئناف الأنشـطة القضـائية ببطء. وأنشـأ الرئيس موييز لجنة مخصـصـة، في ١٧ كانون الثاني/يناير، لمعالجة أوجه القصـــور التقنية والمالية المتعددة التي تعوق ســـلامة أداء الســـلطة القضـــائية واســـتقلالها. غير أن الإضـــرابات عادت مرة أخرى، في ٢٢ و ٢٣ كانون الثاني/يناير، لتشـــل المحاكم في كاب هيســـيان وبور – أو – برانس، وهما اثنتان من الولايات القضـــائية الثلاث الكبرى في البلد. وفي ٢٢ شــباط/فبراير، أقر مجلس النواب مشـــروع قانون بشـــأن المعونة القانونية، ويتعين أن يقوم مجلس الشيوخ بمواءمته مع الصيغة التي اعتمدها مجلسا البرلمان. وسيسـاعد القانون الجديد على وجه الخصـوص في معالجة ارتفاع معدلات الاحتجاز الاحتياطي المطول.

٢٦ – وقامت ''لجنة سلسلة الإجراءات الجنائية''، التي يجتمع في إطارها كافة الجهات الفاعلة في مجال سـيادة القانون من أجل التصـدي لمسـألة الاحتجاز الاحتياطي المطول، بعقد أول اجتماع تنسـيقي له في كانون الثاني/يناير، في ولاية بور – أو – برانس القضـــائية النموذجية، التي تتركز فيها جهود البعثة الرامية إلى دعم بناء القدرات لضمان تحقيق نتائج ناجحة. ويمكن أن توفر المبادرات التي تفضي إلى تحسينات في هذا الصـدد نماذجَ تحتذيها الولايات القضـائية الأخرى في جميع أنحاء هايتي. ويجري وضـع الصـيغة النهائية لخطط تهدف إلى معالجة قضـايا ٣ ٧٧٠ متهما رهن الحبس الاحتياطي في السـجن الوطني، وسـتشـمل تلك الخطط مشروعين من مشاريع المساعدة القانونية تمولهما البعثة وتنفذهما نقابة المحامين في بور – أو – برانس. وانخفض معدل تجهيز ملفات القضـــايا الواردة من المدعي العام في محكمة بور – أو – برانس، باسـتخدام نظام للإدارة الآنية لملفات القضـايا، من ٦٠ في المائة في الفترة المشـمولة بالتقرير السـابق إلى ٤٨ في المائة، بسبب الإضرابات المتقطعة التي ينظمها العاملون في قطاع العدالة.

٢٧ – وفي ٦ تشـرين الثاني/نوفمبر، بدأت الدفعة الأولى من كتبة المحاكم، التي ضـمت ٤٠ من خريجي كليات الحقوق، منهم ثمانية نســاء، التدريب في مدرســة القضــاة. وســاعدت البعثة هذه الدفعة الأولى عن طريق تنظيم دورات تدريبية تتعلق بإدارة أدلة إثبات التهم والمحفوظات القانونية. وفي ١٧ تشـــرين الثاني/نوفمبر، نشر المجلس الأعلى للقضاء النتائج الأولى لفرز القضاة منذ إنشائه في عام ٢٠١٢ وإنشاء لجنة التدقيق التقنية في عام ٢٠١٤. وأثبت تحقيق إداري أن ٣٥ من القضــاة يسـتوفون المعايير التي تنظم المهنة، بينما أوصي بفصل سبعة قضاة من الخدمة بسبب سوء السلوك. وفي كانون الأول/ديسمبر، عيّن الرئيس موييز ٥٠ قاضيا بناء على توصية المجلس الأعلى للقضاء، رغم إعرابه عن بعض التحفظات بشأن وجاهة عدد من التوصيات. وأجرت البعثة مناقشات مستفيضة مع المجلس الأعلى للقضاء للوقوف على

احتياجاته، وهي تعمل بشكل وثيق مع لجنة التدقيق التقنية لتنظيم برنامج للمساعدة المصممة خصيصا لها. ويشمل هذا تقديم الدعم التقني للتثبت من آلية التدقيق، فضلا عن تقديم المساعدة اللوجستية للسفر الميداني أثناء التحقيقات، وتوفير اللوازم المكتبية.

٢٨ - وتقوم البعثة، للمساعدة في تحسين ظروف العمل وإمكانية الاحتكام إلى القضاء في ولايةبور - أو - برانس القضائية النموذجية، بتمويل تشييد محكمة عدالة السلام التابعة لوزارة العدل والأمن العام في غريسييه. والاستعدادات جارية أيضا من أجل إعادة بناء محكمة عدالة السلام في الدائرة القضائية الجنوبية في بور - أو - برانس. فقد دمرت كلتا المحكمتين في أثناء زلزال عام ٢٠١٠، وهما تعملان مؤقتا منذ ذلك الحين في مبان جاهزة.

٢٩ - وفي ٨ شباط/فبراير، وقعت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مذكرة تفاهم للمساهمة في تمويل مشروع برنامج مشترك معني بسيادة القانون للفترة ٢٠١٧/٢٠٢١ تخصص له أنصبة مقررة قدرها ٠٢٥ ٢٨٦ ٢ دولارا، في إطار السنة المالية الحالية. وسيجري التوفيق بين ذلك البرنامج واستراتيجية الخروج ذات النقاط المرجعية، ويندرج البرنامج ضمن استراتيجية متعددة السنوات لتعبئة الموارد من أجل الانتقال.

جيم - السجون

٣٠ - لا يزال اكتظاظ السجون يثير شواغل خطيرة بشأن حقوق الإنسان. ففي ٢٢ شباط/فبراير، كانت السجون الهايتية بها ٨٥٩ ١١ محتجزا، من بينهم ٤٢٤ من النساء و ٢٨٢ من الذكور الأحداث و ٢٠ من الإناث الأحداث. ومن بين هؤلاء المحتجزين، هناك ما نسبته ٧٥ في المائة في انتظار المحاكمة، وهو ما يشكل زيادة قدرها ١ في المائة منذ صدور تقريري الأخير عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وفي حين أن عدد الوفيات في السجون قد انخفض، لا تزال ظروف الاحتجاز الشديدة القسوة تشمل بلوغ معدل الإشغال ٣٥٦ في المائة تقريبا، والحبس لمدة ٢٣ ساعة يوميا، وتدني مستوى النظافة الصحية، وسوء المرافق الصحية، وعدم كفاية الخدمات الطبية.

٣١ - واعتمدت مديرية إدارة السجون والبعثة خطة عمل مشتركة تهدف إلى تحسين ظروف الاحتجاز وتحديث نظام السجون في هايتي، من أجل الوفاء بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأنجزت المديرية، بدعم من البعثة، مشروع قانون للسجون، يتوقع أن يستعرضه البرلمان في إطار برنامج العمل التشريعي الحالي. وينص مشروع القانون على الارتقاء بمديرية إدارة السجون لتصبح مديرية مركزية داخل الشرطة الوطنية، تتمتع بسلطة التصرف في الميزانية التنفيذية والموارد البشرية التي تخصص لها. كذلك قدمت البعثة الدعم لصياغة خارطة الطريق الطبية الخاصة بالمديرية التي تهدف إلى تحسين الرعاية الصحية للسجناء، ولوضعها موضع التنفيذ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

٣٢ - وواصلت البعثة العمل مع مديرية إدارة السجون لتقديم دعم محدد الأهداف لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من خطة التطوير الاستراتيجية الخاصة بالشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ في مجالات بناء القدرات، وتحسين ظروف الاحتجاز، وإعادة إدماج المحتجزين عند الإفراج عنهم. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، سلّمت البعثة رسميا معدات لتسجيل وإدارة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال البرنامج المشترك المعني بسيادة القانون للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، وهو ما سيتيح إمكانية توحيد الملفات

المستخدمة لتسجيل بيانات المحتجزين، الأمر الذي يشكل أداة قيّمة لحماية حقوق السجناء، وسيؤدي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة ومعالجة مسألة الحبس الاحتياطي المطول.

٣٣ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر، نشرت البعثة ٣٨ موظفا من موظفي السجون المقدمين من الحكومات. ومن بين هؤلاء الموظفين، نشر ٢٣ موظفا في تسعة سجون ذات أولوية تم تحديدها بالاشتراك مع مديرية إدارة السجون، وهي تتلقى دعما موجها لكي تتمكن من الحصول على شهادة بأنها تعمل وفقا للمعايير الدولية الدنيا دون الحاجة إلى دعم دولي. أما الموظفون المتبقون، وعددهم ١٥ موظفا، فيقومون بإسداء المشورة الاستراتيجية إلى القيادات العليا للمديرية.

دال - حقوق الإنسان

٣٤ - أثبت حادثان كبيران ينطويان على انتهاكات لحقوق الإنسان من جانب الشرطة الوطنية ضرورة مواصلة الرصد الدقيق لحقوق الإنسان، وكذلك ضرورة تعزيز التدريب في ذلك المجال. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قامت وحدة شرطة متخصصة للتدخلات والعمليات في المقاطعات، أُنشئت في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥ خارج الإطار القانوني للشرطة الوطنية، بعملية تفتيش غير مأذون بها في ليلافوا (كروا دي بوكيه) بعد أن تعرض أحد عناصر تلك الوحدة للسرقة والقتل أثناء عودته من مصرف. ونتيجة لعملية التفتيش تلك، قتل ثلاثة من الذكور البالغين، واحتُجز تسعة آخرون. وأبلغ عن عدد إضافي من الادعاءات بالتعرض للضرب وتدمير الممتلكات الخاصة. وبعد تحقيق إداري أجرته المفتشية العامة، تم في إطار لوائح الانضباط المتعلقة بالشرطة الوطنية إيداع ثلاثة ضباط تابعين للوحدة رهن الاحتجاز المؤقت في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، لأغراض التحقيق، ثم أطلق سراحهم في وقت لاحق.

٣٥ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرت الشرطة الوطنية الهايتية عملية في غران - رافين (المقاطعة الغربية)، بهدف تحييد أنشطة العصابات، بدعم من شرطة الأمم المتحدة، التي أنيطت بها مسؤولية تأمين المحيط الخارجي للعملية، لكن العملية أسفرت عن انتهاكات جسيمة ضد سكان المنطقة. فقد أدت الأنشطة التي قام بها ضباط الشرطة الوطنية دون إذن وخارج نطاق العملية إلى مقتل ثمانية مدنيين من البالغين، من بينهم امرأتان، وتعرض ثلاثة أشخاص إلى الضرب المبرح، وإلقاء القبض على ٣٢ شخصا. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ عن اختفاء أحد البالغين من الذكور؛ ولا يزال مصيره مجهولا. وأكدت التحقيقات التي أجرتها الشرطة ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وفصل أحد الضباط من جهاز الشرطة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، لكنه لا يزال طليقا. وأجرت المفتشية العامة تحقيقا داخليا، وأحالت تقريرها إلى المحكمة في بور - أو - برانس في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وحتى الآن، لم تتخذ أي تدابير قضائية لمحاسبة المتورطين، على الرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها البعثة لإجراء تحقيقات قضائية وتقديم الجناة إلى العدالة. وتعكف البعثة، في سياق الدعم الذي تقدمه إلى الشرطة الوطنية، على وضع مبادئ توجيهية وإجراءات تشغيل موحدة من أجل تنفيذ سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وستساعد البعثة، من خلال برنامجها التوجيهي لإرشاد الشرطة، وبالتعاون مع قيادات الشرطة الوطنية، في منع وقوع هذه الانتهاكات في المستقبل.

٣٦ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، قام الرئيس مويز بتعيين أمين مظالم وطني جديد لحقوق الإنسان. وامتثالا للقانون الهايتي، واصلت أمينة المظالم المنتهية ولايتها ممارسة مهامها لحين تعيين أمين المظالم الجديد. وقد أعربت منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية في هايتي عن قلقها إزاء استقلال ونزاهة الأمين

الجديد مع الإشارة إلى اتهامات بالعنف والتحيز الجنسانيين وجهت إليه في الماضي. واشتكت أيضا من عدم التشاور بشأن عملية الاختيار مع الجهات الفاعلة الوطنية في المجتمع المدني. وبسبب هذا التعيين الأخير، أرجئ إلى عام ٢٠١٩ الاستعراض الذي كان من المقرر في البداية إجراؤه في عام ٢٠١٨ من جانب التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للتحقق من تقيد مكتب أمين المظالم تقيدا تاما بمبادئ باريس، وهي مجموعة من المعايير الدولية التي تحدد إطار عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٣٧ - وعلى الرغم من أنشطة الدعوة المستمرة التي تضطلع بها مفوضية حقوق الإنسان، لم يسجل أي تقدم بشأن تعيين جهة تنسيق رفيعة المستوى داخل السلطة التنفيذية لتنسيق الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان. فقد يسهم هذا التعيين في وضع خطة عمل لتنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما فيها التوصيات التي قدمها الخبير المستقل في آذار/مارس ٢٠١٧، نزولا عند طلب مجلس حقوق الإنسان (انظر A/HRC/PRST/34/1).

٣٨ - وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أعلن المدعي العام لبور - أو - برانس عن الإفراج عن ٢٤٣ محتجزا، أُطلق سراح ٢٠٤ منهم. وكان المدعي العام قد ذكر في وقت سابق أن ذلك الإفراج سيتم في إطار العفو الرئاسي السنوي المعتاد. ولكن ذلك العفو الرئاسي لم يصدر، كما لم توثق في أوامر الإفراج الأسس القانونية للتدابير المعنية، مما أثار تساؤلات بشأن مدى قانونيتها. ولا يخول القانون الهايتي للمدعين العامين الإفراج عن السجناء إلا في حالات الأحكام التي قاربت على الاكتمال أو قرارات رفض الدعوى. وكان الكثيرون من المحتجزين المفرج عنهم من السجن الوطني قد قضوا مدة عقوبتهم أو كانوا رهن الحبس الاحتياطي لفترة تجاوزت الوقت الذي كانوا سيقضونه في السجن بسبب الجرائم الصغيرة التي اتهموا بارتكابها. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وجه وزير العدل والأمن العام اللوم رسميا إلى المدعي العام بسبب عرقلة الإفراج عن المحتجزين ضمن ولايته القضائية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ثم الأمر في وقت لاحق بالإفراج عنهم دون مراعاة الأصول القانونية. وقدم المدعي العام بعد ذلك استقالته في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، لكنها قوبلت بالرفض من جانب رئيس الوزراء.

هاء - الأفرقة المتنقلة

٣٩ - في إطار نهج البعثة الابتكاري القائم على الاعتبارات المجتمعية والسياسية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، اضطلعت خمسة أفرقة متنقلة متكاملة ومتعددة التخصصات بزيارات ميدانية شملت الولايات القضائية الثماني عشرة في هايتي. وقامت الأفرقة بالتنسيق مع موظفي أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المناطق، واجتمعت بممثلي الدول والكيانات من غير الدول، ومنها الشرطة الوطنية الهايتية، ومديرية إدارة السجون، والأحزاب السياسية والنقابات العمالية، والمجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية، بما في ذلك تلك التي تمثل المرأة. وتمت زيارة مراكز الشرطة والسجون في جميع الولايات القضائية. وأبرزت الاستنتاجات الأولية ما لبعض الجهات الفاعلة السياسية من تأثير سلبي على الجهاز القضائي، وأوجه القصور في الحكم الرشيد، وفي احترام سيادة القانون على جميع المستويات المؤسسية في جميع أنحاء البلد، فضلا عن مشكلة حالات العنف الجنسي والجنساني باعتبارها من الشواغل الرئيسية التي لا يتم الإبلاغ عنها بالقدر الكافي. ويتم حاليا تجميع هذه الملاحظات والاستنتاجات في تقرير تشخيصي شامل سيتم تعميمه على السلطات الوطنية لتشجيعها على اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تعزيز مؤسسات سيادة القانون في المناطق.

٤٠ - وتعكف الأفرقة المتنقلة حاليا على تيسير عملية تحديد وتنفيذ ورصد وتقييم مشاريع الحد من العنف المجتمعي والمشاريع السريعة الأثر بغية معالجة بعض أوجه القصور التي تمكنت من تحديدها أثناء الزيارات التي اضطلعت بها. وفي حين ستهدف المشاريع السريعة الأثر إلى الارتقاء بمستوى الهياكل الأساسية، وتوفير المعدات اللازمة لكل من مرافق الشرطة والمحاكم والسجون، سيتناول برنامج الحد من العنف المجتمعي العلاقة بين سيادة القانون وحقوق الإنسان والعدالة والسجون، وسينهض بمزيد من التنسيق بين السلطات المحلية والمجتمعات المحلية وسائر الجهات الفاعلة الوطنية والدولية ووسائط الإعلام، بسبل منها التواصل مع الجمهور والوساطة المجتمعية. وفي بور - أو - برانس، بدأ تنفيذ مشروعين من مشاريع الحد من العنف المجتمعي من أجل إنشاء مكاتب للمعونة القانونية لدعم السجناء. وبموازاة مع ذلك، سيتم تعزيز الدعم المقدم إلى المجتمعات المحلية المهمشة انطلاقا من القاعدة، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع التي تتطلب عددا كبيرا من اليد العاملة من أجل تحسين فرص الوصول إلى الخدمات العامة، وأنشطة إعادة إدماج المحتجزين ذكورا وإناثا، وإيجاد أنشطة مدرة للدخل من أجل التصدي للأسباب الجذرية للجريمة. وستستجيب هذه المشاريع في جميع مراحلها للاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال وضحايا العنف الجنسي والجنساني.

رابعا - بدء عمل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وتصفية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

٤١ - في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، وفي سياق حفل رفع العلم بمناسبة افتتاح بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، قامت نائبة ممثلتي الخاصة ووزير الخارجية الهايتي بتوقيع اتفاق مركز البعثة المتعلق ببعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، عرض الرئيس موييز الاتفاق على البرلمان للنظر فيه واعتماده، ولا يزال قيد النظر هناك.

٤٢ - واضطلع فريق تصفية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بأنشطته المقررة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، حيث تم نقل المهام المتبقية إلى بعثة دعم نظام العدالة لكي تتولى إنجازها. وستتولى بعثة دعم نظام العدالة إنجاز عملية التصفية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، ولا سيما استكمال ضم المعسكرات وتحديد ترتيبات الدعم المناسبة لتلبية احتياجات بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وقد تمكنت بعثة دعم نظام العدالة بالفعل من أن تستوعب تدريجيا العديد من أنشطة التصفية، ولا سيما فيما يتعلق بالشؤون المالية وإدارة الأصول. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك بعثة دعم نظام العدالة في إنهاء خدمة جميع موظفي بعثة تحقيق الاستقرار في هايتي، وإدارة المحفوظات، والتفاوض بشأن إغلاق المعسكرات وتنظيم عمليات البيع التجاري للأصول المشطوبة.

٤٣ - ولم يتسن إحراز التقدم بالوتيرة المقررة في تنفيذ خطط الاستعانة بمصادر خارجية فيما يتعلق بنحو ١٩ خدمة بسبب نقص كبير في الموظفين. ومع ذلك، فقد تسنى، بالتنسيق مع مركز الخدمات العالمي في برينديزي، بإيطاليا، إنجاز الأعمال اللازمة للاعتناء بالأماكن وتشغيل المولدات الكهربائية وصيانتها، ووضع شبكات المياه ونظم معالجة المياه المستعملة، وخدمات النقل المختلفة وتم الإعلان عن طلبات العروض مع التركيز على التماس مقدمي الخدمات المحليين. وأُنهيت خدمات طائرة ركاب واحدة من طراز B1900 D تعمل بصفة رئيسية بين بور - أو - برانس وسانتو دومينغو. وفيما يتعلق بالخدمات الطبية، أُبرمت اتفاقات مع ثلاثة مرافق محلية من المستوى الثاني وتُحال الخدمات من المستوى الثالث إلى مرفق في سانتو دومينغو.

خامسا – النقاط المرجعية لاستراتيجية الخروج والعملية الانتقالية

٤٤ – على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، تم تحديد ١١ نقطة مرجعية لاستراتيجية خروج من أجل الانتقال إلى وجود تابع للأمم المتحدة لا يتصل بحفظ السلام في البلد (انظر المرفق الأول). وقامت الإدارة العليا للبعثة والفريق القطري بمناقشة وصياغة العناصر الرئيسية بهدف مواءمة مبادرات البعثة مع العناصر ذات الصلة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ الذي اشتركت في وضعه حكومة هايتي والأمم المتحدة، ووقعاه في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. ومن ثم فقد استُرشد في وضع النقاط المرجعية بالجهود الرامية إلى إحراز تقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

٤٥ – وبموازاة مع المشاورات الداخلية في إطار الأمم المتحدة، قامت بعثة دعم نظام العدالة على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، بطرح مفهوم استراتيجية الخروج ذات النقاط المرجعية على عدد من المحاورين الهايتيين، بما في ذلك في الحكومة والبرلمان والمؤسسات القضائية والشرطة الوطنية، فضلا عن منظمات المجتمع المدني. والغرض من المشاورات الجارية هو وضع نقاط مرجعية تعكس رؤية مشتركة مع المؤسسات المحلية بشأن الأهداف المشتركة، والتشجيع على تحديد الأولويات بقيادة من السلطات الهايتية وتعزيز التعاون الوثيق مع البعثة من أجل إحراز تقدم في تحقيق هذه الأهداف والأولويات على مدى فترة السنتين. ونوقشت النقاط المرجعية أيضا مع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف.

٤٦ – وخلال الزيارة التي قامت بها إلى هايتي الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، بينتو كيتا، في الفترة من ٥ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠١٨، وافق الرئيس موييز على ضرورة الاستفادة من الفرص التي يتيحها وجود البعثة وقدراتها خلال الإطار الزمني المحدد في سنتين، ومضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المشتركة، بما في ذلك من خلال إعداد استراتيجية خروج مشفوعة بنقاط مرجعية للبعثة. وقد أُدرجت هذه الآراء في بيان صحفي مشترك صدر عن الرئيس موييز والأمينة العامة المساعدة في نهاية زيارتها. وستواصل بعثة دعم نظام العدالة العمل عن كثب مع حكومة هايتي والمؤسسات في كفالة تقارب أوثق مع الأولويات الهايتية، فضلا عن تشجيع الحكومة على مواصلة التزامها وتعاونها في تنفيذ النقاط المرجعية.

٤٧ – وتتوقع هذه النقاط المرجعية الإحدى عشرة المصممة بعناية حصيلة عمل المؤسسات الهايتية، بدعم من البعثة، في مجالات العدالة والسجون وتطوير قدرات الشرطة وحقوق الإنسان، في غضون العامين القادمين. ويجري توجيه جميع الأنشطة التي تضطلع بها البعثة دعما لحكومة هايتي من أجل تعزيز مؤسسات سيادة القانون صوب تحقيق النقاط المرجعية. وتشمل تلك الأنشطة بناء قدرات قطاع العدالة، والشرطة الوطنية، ومديرية إدارة السجون، وتعزيز آليات المساءلة والرقابة الداخلية، والأنشطة التي تعزز استقلالية المكتب الوطني لحقوق الإنسان، وقدرة منظمات المجتمع المدني على التماس جبر الضرر عن انتهاكات حقوق الإنسان بصورة فعالة. أما التخطيط الذي سيجري مستقبلا لعملية السحب التدريجي لوحدات الشرطة المشكلة، فسيتم ربطه بالتقدم المحرز في ضوء النقاط المرجعية ذات الصلة. وتمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، يجري تعميم العناصر الجنسانية في متن جميع النقاط المرجعية.

٤٨ - وتصف النقاط المرجعية مجتمعةً الوضع النهائي المنشود للحالة في هايتي في الربع الأخير من عام ٢٠١٩، على نحو يتيح الانتقال السلس إلى وجود تابع للأمم المتحدة غير ذي صلة بحفظ السلام. ومن العناصر الرئيسية للوضع النهائي المنشود تعزيز ثقة السكان في مؤسسات سيادة القانون، حتى يستمر دعمهم للإصلاحات الإيجابية والتقدم المحرز في القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك من خلال ممثليهم المنتخبين. وتعترف النقاط المرجعية أيضا بالترابط القائم في هايتي بين السياسة وسيادة القانون والأمن والتنمية ومن ثم بالروابط القائمة بين التقدم المحرز في المجالات الرئيسية من ولاية البعثة وغيرها من الشروط الأساسية المسبقة لتحقيق الاستقرار في البلد، بما في ذلك مكافحة الفساد، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإجراء انتخابات نزيهة وديمقراطية متوقعة في عام ٢٠١٩.

٤٩ - وإلى جانب النقاط المرجعية، تضع البعثة الصيغة النهائية لاستراتيجية سياسية ترمي إلى معالجة التحديات السياسية التي تعترض إحراز تقدم في مجال سيادة القانون، وإيجاد الزخم من أجل إحداث تغيير منهجي. وتستفيد الاستراتيجية السياسية من مواطن القوة التي تتمتع بها الأفرقة المتنقلة من حيث قدرتها على الوصول إلى سكان هايتي ومؤسساتها في جميع مناطق البلد، وإقامة اتصالات وحوارات مباشرة مع الممثلين المنتخبين في البرلمان لتسخير رغبتهم في الإصلاح في مجال سيادة القانون، فضلا عن المساعي الحميدة التي تبذلها ممثلتي الخاص لدى المؤسسات على المستوى المركزي.

٥٠ - وفيما يتعلق بالخطوات المقبلة، ستسعى البعثة إلى إنشاء آلية لرصد التقدم المحرز قياسا إلى النقاط المرجعية، بالتعاون الوثيق مع حكومة هايتي، ستحدد الإطار الزمني ومؤشرات متفق عليها بصورة مشتركة باعتبارها العناصر التنفيذية لاستراتيجية الخروج. وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى استراتيجية الخروج ذات النقاط المرجعية والمناقشات الدائرة مع الحكومة بشأن خطة عام ٢٠٣٠، سيقوم كل من بعثة دعم نظام العدالة وفريق الأمم المتحدة القطري بتقييم تأهبهما لعملية الانتقال المرتقبة، بسبل منها تقييم قدرات الفريق القطري قياسا إلى الجوانب البرنامجية لولاية البعثة، وذلك في ضوء منظور المسائل الجنسانية ومنظور المرأة والسلام والأمن.

سادسا - السلوك والانضباط

٥١ - وضعت البعثة، على سبيل الأولوية، استراتيجية ثلاثية المحاور بشأن السلوك والانضباط لجميع فئات موظفي الأمم المتحدة. واضطلعت البعثة بأنشطتها في مجال الوقاية، بما في ذلك التدريب والإعلام والتوعية من أجل إذكاء وعي السكان الهايتيين بشأن معايير السلوك في الأمم المتحدة، وبخاصة سياسة عدم التسامح إطلاقا بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، تكملها إجراءات تصحيحية من خلال تقديم المساعدة إلى الضحايا. وتم تعيين رئيس دائرة حقوق الإنسان في بعثة دعم نظام العدالة وممثل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في هايتي بصفته المدافع الميداني للأمم المتحدة عن حقوق الضحايا في البلد، وذلك بصفة مؤقتة ريثما يتم تعيين موظف متفرغ لتولي هذا الدور. وأحيلت إحدى وثلاثون حالة، منها حالة واحدة تتعلق بادعاء أبوة، من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

سابعا – الجوانب المالية

٥٢ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٧٢/٢٦٠ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ مبلغ ٨٨,١ مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وفي ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، بلغت الاشتراكات المقرّرة غير المسدّدة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي ٧٤,٥ مليون دولار. وسُدِّدت تكاليف وحدات الشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ وفقاً لجدول السداد الفصلي.

ثامنا – الملاحظات

٥٣ - يمثل بدء عمليات البعثة في هايتي فرصة لتنشيط الشراكة مع هايتي. وإنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي إنما يعكس التزام الأمم المتحدة بدعم توطيد المكاسب وأهداف بناء السلام التي تحققت، وتهيئة المجال لتعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة على المدى الطويل في هايتي، من خلال دعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون. وأؤكد من جديد الرسالة التي نقلتها نائبة الأمين العام، أمينة ج. محمد، خلال الزيارة التي قامت بها إلى هايتي في تشرين الثاني/نوفمبر، والتي أكدت فيها أن الأمم المتحدة تتضامن تضامنا كاملا مع شعب هايتي وحكومتها. وأتطلع إلى النتائج الملموسة التي ستتمخض عنها هذه الشراكة، من خلال التنفيذ المشترك من جانب حكومة هايتي وشعبها من جهة، والبعثة والفريق القطري من جهة أخرى، للأولويات المشتركة استنادا إلى أحكام قرار مجلس الأمن ٢٣٥٠ (٢٠١٧) وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٥٤ - وأود أن أعرب عن تقديري لحكومة هايتي وللمؤسسات الوطنية لإقرارها المبادئ الأساسية لاستراتيجية الخروج ذات النقاط المرجعية، المصممة للمساعدة في معالجة بعض التحديات الرئيسية التي يعاني منها البلد في مجال سيادة القانون وما يتصل به. وأشجع البعثة وشركاءها على مواصلة التشاور على نطاق واسع مع حكومة هايتي من أجل كفالة توثيق التقارب في وجهات النظر والأولويات ووضع برنامج مشترك للعمل سيتيح وضع خريطة طريق للتعاون والعمل المشترك. ولا بد من توافر شراكة قوية مع النظراء الهايتيين والتزام حازم من جانبهم، بدعم من الشركاء الدوليين، من أجل كفالة إحراز تقدم كافٍ في غضون فترة السنتين المتوخاة في قرار مجلس الأمن ٢٣٥٠ (٢٠١٧).

٥٥ - وإنني أهيب بمجلس الأمن أن يواصل تشجيع الحكومة والمؤسسات الوطنية على الاستفادة بالكامل من خبرات البعثة وقدراتها في تحقيق نتائج ملموسة قياسا إلى النقاط المرجعية، على نحو يمهد السبيل لخروج عنصر حفظ السلام بسلاسة من البلد. وستركز تقاريري المقبلة بشأن بعثة دعم نظام العدالة في هايتي على إبلاغ مجلس الأمن بالتقدم المحرز في النقاط المرجعية ذات الصلة، فضلا عن المخاطر والتحديات التي تعترض عملية التنفيذ.

٥٦ - وأتطلع إلى أن يجري اعتماد تشريعات رئيسية خلال السنة التشريعية ٢٠١٨، بما في ذلك مشروع قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية، بالنظر إلى أهميتها الحاسمة في دعم سيادة القانون والمضي قدما بالخطة الأمنية والسياسية والإنمائية للبلد. ويمكن تسخير تصويت مجلس النواب مؤخرا على

مشروع القانون بشأن المساعدة القانونية لتوليد زخم إيجابي من أجل التمكن أخيرا من زيادة فرص حصول السجناء على المشورة القانونية، والحد من ارتفاع معدلات الاحتجاز الاحتياطي المطوّل.

٥٧ - وأرحّب بالمناقشات التي استهلّها الرئيس موييز مع البرلمان بشأن وضع جدول أعمال تشريعي مشترك لعام ٢٠١٨، وأشجع جميع الجهات الفاعلة المعنية على المشاركة الكاملة في هذه الجهود الرامية إلى تحقيق الأثر الإيجابي الذي طال انتظاره في نظام العدالة. وفي هذا الصدد، من شأن إنشاء مجلس انتخابي دائم ومجلس دستوري وإتمام التعيينات في المحكمة العليا أن يبعثا برسالة قوية تفيد إحراز تقدم صوب إرساء إطار لسيادة القانون يتمتع بمقومات البقاء.

٥٨ - وبالنظر إلى انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الاحتجاز الاحتياطي المطوّل وما له من أثر على الأداء العام للنظام القضائي، أشجع حكومة هايتي على توسيع نطاق مبادرة لجنة سلسلة الإجراءات الجنائية التي أُنشئت في المحكمة الابتدائية في بور - أو - برانس لكي تشمل المحاكم الابتدائية الأخرى في البلد، وعددها ١٧ محكمة. وتهدف استراتيجية مكافحة الاحتجاز الاحتياطي المطول إلى تعزيز التنسيق فيما بين الجهات الفاعلة في سلسلة الإجراءات الجنائية، ومن ثم، تحسين أداء النظام القضائي.

٥٩ - والجدل الدائر حول تعيين أمين المظالم الوطني الجديد لحقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر، وعدم إحراز تقدم بشأن تعيين جهة اتصال حكومية عليا لرئاسة اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان والمسؤولة عن وضع خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان، دليل على ضرورة استمرار الدعم الدولي في هذا المجال الحيوي.

٦٠ - وفي حين أرحب بالانخفاض المطرد في الجرائم العنيفة في جميع أنحاء البلد، ما زال يساورني القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي يُدعى ارتكابها من جانب الشرطة الوطنية وأشعر بالأسف للأرواح التي فُقدت والمعاناة التي تسببت فيها عمليات الشرطة في ليلافوا وغراند - رافين، التي تشوه صورة القوة وتنتقص من الإنجازات البارزة الأخرى. وأرحب بالتحقيقات الداخلية التي أُجريت في تلك الأحداث، وأدعو السلطات الهايتية إلى كفالة تقديم الأشخاص الذين تثبت مسؤوليتهم عن تلك الأضرار إلى العدالة. ويلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات لدعم المفتشية العامة للشرطة الوطنية في اضطلاعها بمهامها الرقابية بكفاءة لضمان تطبيق مدونة قواعد السلوك والإطار القانوني للشرطة الوطنية. وفي هذا الصدد، وفي إطار العملية الجارية على نطاق أوسع للارتقاء بالمهارات المهنية للشرطة الوطنية، يؤدي برنامج التوجيه وتقديم المشورة التابع لبعثة دعم نظام العدالة دورا بالغ الأهمية، وأشدد على الحاجة إلى قيام البلدان المساهمة بقوات شرطة بتزويد البعثة بالموارد البشرية الكافية، بما في ذلك من حيث الخبرة والتمثيل الجنساني، لكفالة تمكينها من تنفيذ ولايتها.

٦١ - ويجب الحفاظ على التقدم المحرز في الارتقاء بالمستوى المهني للشرطة الوطنية. ويمثل العجز المالي في الميزانية اللازمة لتلبية احتياجاتها المحددة في الخطة الإنمائية الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧/٢٠٢١ تهديدا للإنجازات التي تحققت حتى الآن. وستحتاج الحكومة إلى زيادة جهودها لضمان الاستمرار في تعزيز قدرات الشرطة. وبالمثل، لم تُتخذ بعد الإجراءات اللازمة للارتقاء بمديرية إدارة السجون إلى هيئة مركزية تتمتع بسلطة إدارة ميزانيتها والموارد البشرية الخاصة بها. وأكرر دعوتي السلطات الوطنية إلى تجنب احتمال أن يؤدي إعادة تشكيل القوات المسلحة إلى استقطاب الموارد والموظفين من الشرطة الوطنية، مما سيترك البلد بقوتين للأمن العام كلاهما غير مكتمل من حيث الهيكلة وغير ممول بالقدر الكافي.

٦٢ - والتقدم الذي أحرزته هايتي في السنوات الأخيرة في مجالي الاستقرار والأمن ينبغي الآن أن يكون مشفوعا بمكاسب إضافية في جميع قطاعات سيادة القانون. ولا بد أن تبدي الحكومة التزاما سياسيا قويا وأن تضع استراتيجيات وإجراءات ملموسة من أجل تعزيز مؤسسات سيادة القانون، وإنهاء الإفلات من العقاب ومنع الفساد. ويمكن عزو المطالبة الشعبية بسيادة القانون إلى مبادرتي الرئيس موييز بشأن "الجمعيات العامة القطاعية" و "قافلة التغيير". وستعمل بعثة دعم نظام العدالة في هايتي مع المسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية من خلال المساعي الحميدة التي تبذلها ممثلتي الخاصة والأفرقة المتنقلة من أجل اقتراح طريقة جديدة للحوار والمناقشة والتفاوض تكفل استمرار مساءلة المؤسسات المعنية بسيادة القانون، وتعزيز الآليات التي تنهض بالمساواة أمام القانون، مع العمل أيضا على تصميم التدخلات حسب الغرض المتوخى منها والاستثمار في الأنشطة المجتمعية التي يمكن أن يكون لها تأثير أكبر على سيادة القانون في هايتي، يتجاوز فترة ولاية البعثة المحددة في سنتين.

٦٣ - وأود أن أعرب عن امتناني العميق لجميع البلدان التي قدمت مساهمات مالية، بما في ذلك من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لمكافحة الكوليرا في هايتي، من أجل دعم النهج الجديد للتصدي للكوليرا، وأشجع كذلك سائر الدول الأعضاء على المبادرة بتقديم التبرعات ومواصلة دعم مسيرة هايتي صوب تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في الأجل الطويل. وأرحب بقرار حكومة هايتي تنقيح الخطة الوطنية المتوسطة الأجل للقضاء على الكوليرا، التي تهدف إلى خفض معدل انتقال العدوى إلى الصفر. ولا بد من تنقيح الخطة أو الاستعاضة عنها بخطة متعددة السنوات أكثر استشرافا للمستقبل، وذلك من أجل خفض معدل انتقال العدوى إلى الصفر والتصدي للأسباب الجذرية للوباء. وأشدد على ضرورة تعزيز شراكتنا مع حكومة هايتي، وتعزيز مؤسسات الدولة من أجل اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لإنهاء تفشي وباء الكوليرا، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأود أن أعرب عن امتناني لمبعوثتي الخاصة لهايتي لجهودها في تعبئة بعض من أكثر مبتكري القطاع الخاص التزاما في مجالات المالية والصحة والتكنولوجيا لمساندة حكومة هايتي وشعبها في دحر وباء الكوليرا واستكشاف سبل حاسمة في تغيير قواعد الشراكة، ونشر التكنولوجيات الجديدة. وإنني أتطلع استضافة معتكف رفيع المستوى بشأن تحول هايتي، جنبا إلى جنب مع حكومة هايتي، وبمشاركة من خبراء رفيعي المستوى في شؤون سندات الأثر، ومتخصصين في التمويل من أجل التنمية، وقادة الشراكات، وخبراء الصحة، وقادة في مجال التكنولوجيا، سيجتمعون معا لدعم إطلاق السندات الكفيلة بإحداث أثر إنمائي أو أداة أخرى لجمع الأموال اللازمة للقضاء على الكوليرا في هايتي وتوجيه الزخم الذي سيتولد على هذه الجبهة نحو خطة التنمية العامة والطموحة للبلد.

٦٤ - وقد قام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - بيير لاكروا، بزيارة إلى هايتي يومي ١٤ و ١٥ آذار / مارس لكي يؤكد نيتي تعزيز الشراكة بين حكومة هايتي وشعبها من جهة، والأمم المتحدة من جهة ثانية، على أساس التضامن والاحترام المتبادل والثقة. كما ناقش الرئيس موييز ووكيل الأمين العام الحاجة إلى العمل معا من أجل التحضير للانتقال إلى وجود تابع للأمم المتحدة وغير متصل بحفظ السلام في هايتي، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٥٠ (٢٠١٧).

٦٥ - وأوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة دعم نظام العدالة على نحو يعكس الإطار الزمني المحدد في استراتيجية الخروج ذات النقاط المرجعية. وخلال هذه الفترة، سأواصل استعراض هيكل البعثة، وسوف

أعود إلى مجلس الأمن بتوصياتي بشأن الانسحاب التدريجي استنادا إلى النتائج المحققة في ضوء النقاط المرجعية والحالة على أرض الواقع.

٦٦ - وفي الختام، أود أن أشكر مبعوثتي الخاصة، جوزيت شيران، وممثلتي الخاصة، سوزان بيج، وأعضاء فريقيهما الذين يعملون من أجل بث روح جديدة في الشراكة مع هايتي من أجل تعزيز مؤسسات سيادة القانون كأساس للتنمية المستمرة للبلد. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق للدول الأعضاء التي ساهمت بأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وكذلك لفريق الأمم المتحدة القطري وسائر الشركاء الدوليين لدعمهم الثابت لهايتي في سعيها إلى تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠.

المرفق الأول

النقاط المرجعية لاستراتيجية الخروج

الأهداف النهائية المنشودة

بحلول نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (البعثة)، يُتوخى أن يكون قد تم إرساء أساس متين لاستتباب الاستقرار السياسي والأمن وتحقيق التنمية في هايتي في الأجل الطويل. ويستند ذلك الأساس إلى مبادرات تمسك السلطات الوطنية بزمامها وتكون مصممة لوضع البلد على المسار الصحيح الذي سيفضي به إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٦، بما في ذلك توفير ما يكفي من المخصصات في الميزانية الوطنية واتخاذ خطوات استباقية من أجل التصدي للفساد في مؤسسات الدولة.

وستتمكن مؤسسات سيادة القانون والأمن في البلد - بما في مؤسسات العدالة والسجون ومراكز الشرطة، من إثبات مزيد من الكفاءة المهنية، ولا سيما فيما لديها من قدرات في مجال التنظيم الإداري، وكذلك القدرة والاستعداد اللازمين للتعاون من أجل ضمان نظام للعدالة الجنائية يعمل بكامل طاقته، ويمتثل بشكل متزايد للمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان، تدعمه في ذلك آليات فعالة للمساءلة. وسيكون بإمكان المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، من خلال مهام الرقابة المستقلة التي تضطلع بها، مساعدة هايتي على المضي قدما نحو الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وسيعرب المواطنون، رجالا ونساء، في جميع أنحاء البلد عن مستويات معقولة من الثقة في قدرة مؤسسات سيادة القانون والأمن الهايتية على توفير الأمن لجميع الهايتيين وتيسير إمكانية الوصول، على أساس محايد، إلى العدالة وتحسين الظروف السائدة في السجون، دون الحاجة إلى تدخل سياسي أو دعم تشغيلي كبير من المجتمع الدولي. وستساهم هذه الإنجازات في تمهيد الطريق للانتقال إلى وجود تابع للأمم المتحدة غير متصل بحفظ السلام في هايتي.

النقاط المرجعية

١ - قيام السلطتين التنفيذية والتشريعية بإصدار التشريعات اللازمة للنهوض بإمكانية الوصول إلى العدالة، وتعزيز تنمية قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، ومعالجة مسألة الاحتجاز الاحتياطي المطوّل الذي يتسبب في اكتظاظ السجون؛ وشروع جميع أجهزة الدولة في تنفيذ التشريعات الجديدة، بسبل منها كفالة استدامة المخصصات في الميزانية.

٢ - قيام السلطات الهايتية في الوقت المناسب بإجراء التعيينات اللازمة في قطاع العدالة على أساس الجدارة والتوازن بين الجنسين، بما في ذلك في المجلس الأعلى للجهاز القضائي، ومحكمة النقض، والمحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية.

٣ - تولي مديرية إدارة السجون المهام الإدارية الرئيسية من أجل توفير الخدمات الأساسية لجميع المحتجزين وضمان احترام حقوقهم.

٤ - تمكن الشرطة الوطنية من الاستجابة لحالات الإخلال بالنظام العام وإدارة التهديدات الأمنية في جميع أنحاء هايتي، مع إثبات مستويات عالية من الكفاءة المهنية والوعي في مجال حقوق الإنسان ومراعاة

الفروق بين الجنسين، دون الحاجة إلى دعم دولي، نتيجة لتنفيذ الأولويات ذات الصلة من الخطة الإنمائية الاستراتيجية للشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

٥ - تعزيز آليات الرقابة والمساءلة الداخلية في قطاعات العدالة والسجون والشرطة لمعالجة حالات سوء السلوك، وكفالة زيادة الفعالية والامتثال لحقوق الإنسان.

٦ - إعراب الهايتيين رجالا ونساء، لا سيما الفئات الأكثر ضعفا وتهميشا، عن مزيد من الثقة في قدرات النظام القضائي واستعداده للتصدي للجريمة، وفي قدرات الشرطة الوطنية واستعدادها لتوفير الأمن.

٧ - اضطلاع المكتب الوطني لأمين المظالم بمهامه على نحو مستقل وقيامه بحماية المواطنين الذين انتُهكت حقوقهم.

٨ - تفاعل منظمات المجتمع المدني، بما فيها تلك التي تمثل المرأة، مع السلطات الهايتية من أجل الدعوة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتمكين هذه المنظمات من تقديم الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان إلى السلطات القضائية أو الإدارية المختصة.

٩ - وفاء السلطات الوطنية بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك محاسبة الأفراد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان الحالية والسابقة والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

١٠ - تمكّن مؤسسات سيادة القانون والمؤسسات المعنية بمكافحة الفساد من إثبات قدرة متزايدة على مكافحة الفساد.

١١ - إنشاء المجلس الانتخابي الدائم من خلال عملية تتسم بالمصداقية والشفافية واضطلاعه بمسؤولياته الانتخابية بطريقة مستقلة وشفافة، دون الحاجة إلى دعم دولي.

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٨

البلد	*أفراد شرطة الأمم المتحدة*		*وحدات الشرطة المشكّلة*	
	نساء	*رجال*	*نساء*	*رجال*
الأرجنتين	١	٥		
بنن		١٢		
بنغلاديش		٨		١٤٠
بوركينا فاسو	١	٧		
البرازيل		١		
كندا	٥	١٤		
تشاد		٢		
شيلي	١	٢		
الكاميرون	١	٣		
كولومبيا		٦		
جيبوتي		٢		
السلفادور		٥		
فرنسا		٢		
ألمانيا	١	١		
غينيا		٢		
الهند				٢٧٩
إندونيسيا	١	٢		
الأردن		٦		١٤٠
مدغشقر	١	٨		
مالي	٢	٢٨		
نيبال		١	١٣	١٢٧
النيجر	١	١٣		
نيجيريا	١	١		
النرويج	١	٥		
باكستان		١		
البرتغال		١		
رومانيا		٥		
الاتحاد الروسي	١	٣		
رواندا			٢١	١١٩
السنغال		٣	١٧	١٢٢
سلوفاكيا		٢		

البلد	أفراد شرطة الأمم المتحدة		وحدات الشرطة المشكّلة	
	نساء	رجال	نساء	رجال
إسبانيا		١		
سري لانكا		١		
السويد	٤	٢		
توغو	٦	٥		
تونس		٨		
تركيا		١٤		
الولايات المتحدة الأمريكية		٣		
أوروغواي		٢		
المجموع الفرعي	**٢٨**	**١٨٧**	**٥١**	**٩٢٧**
المجموع	**٢١٥**		**٩٧٨**	
المجموع الكلي	**١ ١٩٣**			

المرفق الثالث

الخريطة



